الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.1
٢٥ كانون الأول/يناير ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اللجنة الفنية
الدورة السادسة
١٣-١٥ أيار/مايو ١٩٨٩
بغداد

البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الامين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة
التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

تقرير عن

دعم الصناعات القائمة في بلدان منطقة الاسكوا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
MAY 03 1989
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

89-0099

١- شهدت منطقة الاسكوا خلال العقدين الماضيين اهتماما متزايدا من حكومات الدول الاعضاء بانتهاج سياسات من شأنها الاسراع بعملية التنمية الصناعية. وقد انعكست هذه السياسات على حجم الاستثمارات التي خصصت لقطاع الصناعة وهيكلها ونمطها . فبينما كانت الاستثمارات موجهه نحو الصناعات الخفيفة والسلع الاستهلاكية في بداية السبعينات، تحولت بعد ذلك لصالح الصناعات المتوسطه والثقيله في مجالات الحديد والصلب والبتروكيماويات والمواد الانشائية والسلع الرأسمالية. ونتيجه لاتساع برامج التصنيع وسياسات التصنيع السريع، برزت بعض المشاكل والمعوقات في مراحل تنفيذ وتشغيل هذه المشاريع الصناعية، كما هو الحال في كثير من الاقطار النامية. وتعزى هذه المشاكل الى اسباب مختلفة مثل الاعداد غير الجيد للمشاريع والاختيار غير المناسب للتكنولوجيا والمعدات، او الى النقص في عدد الكوادر الفنية أو كفاءتها ، او قصور في النواحي الادارية والتنظيمية فضلا عن انخفاض جودة المنتجات وصعوبة تسويقها.

٢- وتعتبر دراسة مشاكل الصناعات القائمة وايجاد افضل السبل والحلول لها من الاهتمامات الاساسية سواء لحكومات بلدان المنطقة أو للمنظمات العربية والدولية العاملة فيها في الوقت الحاضر. وقد تجلى ذلك الاهتمام بوضوح في مؤتمر وزراء الصناعة العرب السادس سنة ١٩٨٤، والدورة الثالثة عشرة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سنة ١٩٨٦، والمؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب سنة ١٩٨٦ وغيرها من المؤتمرات. وقد أكدت كل هذه اللقاءات على ضرورة دعم الصناعات القائمة وحل مشاكلها واعطاء هذا النشاط اولوية اعلى من أولوية تحديد المشاريع الصناعية الجديدة.

٣- وانسجاما مع متطلبات التنمية الصناعية في المنطقة وتمشيا مع رغبات المسؤولين ومع الأولويات فيها، قامت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو في سنة ١٩٨٧ باستحداث نشاط جديد يهدف الى تشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعات الرئيسية القائمة لتقديم المساعدة الفنية اللازمة للنهوض بهذه الصناعات وتوسيع قاعدتها. ويشمل مشروع الاسكوا العناصر التالية:

(أ) يقتصر المشروع على تقديم الاستشارات الفنية، ولا يشمل تمويل شراء المعدات والمواد الاولية وما الى ذلك.

(ب) يشترط ان تكون المشاريع الصناعية المطلوب مساندتها قيد التشغيل لمدة كافية، وأن تكون قد بلغت مرحلة النضج، وهكذا يستبعد برنامج الاسكوا المشاكل المتوقع مواجهتها في مرحلة تاسيس المشروع الصناعي.

(ج) تعطى الافضليه للمشاريع الصناعية الرئيسية نظرا لقلة الموارد المالية المتاحة.

(د) يشمل برنامج الاسكوا مشاريع القطاع العام والخاص والمختلط، بشرط ان تقدم الجهات الرسمية في القطر المعني طلب المساعدة.

(هـ) يتم تنفيذ برنامج الاسكوا على ثلاث مراحل. المرحلة الاولى عبارة عن بعثة ميدانية استطلاعية يقوم بها موظفو الاسكوا الى المصانع المعنية لتحديد المشاكل القائمة بدقة والتباحث مع المسؤولين لتحديد مكان تلك المشاكل على سلم الاولويات. والمرحلة الثانية هي مرحلة وضع الحل ويقوم بها موظفو الاسكوا او خبراء متخصصون من خارج الاسكوا. ويتم في هذه المرحلة اعداد الحلول الكفيلة بإزالة المشاكل. والمرحلة الثالثة هي مرحلة تنفيذ الحل، وفي معظم الحالات يتوقع ان يقوم خبراء متخصصون من خارج الاسكوا بزيارة المصانع المعنية وتنفيذ الحلول التي وضعت في المرحلة السابقة. كذلك تتابع الاسكوا تنفيذ الحل للتأكد من صحة الاجراءات التي يقوم بها الخبراء المتخصصون.

(و) تتحمل الاسكوا جميع نفقات المرحلة الاولى ونفقات موظفيها (السفر والاقامة) في المرحلة الثانية. وتتحمل الاسكوا كذلك نفقات بعض الخبراء المتخصصين (الاجور والسفر والاقامة) في المرحلة الثانية ضمن الموارد المالية المتاحة. ولكن لا تتحمل اي نفقات في المرحلة الثالثة، علما بأنه من المتوقع ان تكون هذه المرحلة اطول من المرحلتين السابقتين وأن تنطوي على تكلفة أكبر. ولا تتحمل الاسكوا ايضا تكاليف خبرائها خلال عملية متابعة التقدم المحرز في هذه المرحلة. ومن اجل تخفيف عبء تمويل مهمة الخبراء المتخصصين من خارج الاسكوا عن كاهل الدول التي ستستفيد من هذا البرنامج، فقد سعت الاسكوا الى الحصول على تمويل من مصادر خارجية، ونجحت حتى الآن في ابرام اتفاقية مع البنك الاسلامي للتنمية يقوم البنك بمقتضاها، بتمويل مهمة بعض الخبراء من خارج الاسكوا في المرحلتين الثانية والثالثة، وذلك بشكل انتقائي.

٤- تقدمت الحكومة السورية بطلب الى الاسكوا لمساعدة بعض صناعاتها القائمة. وشمل ذلك الطلب قطاعات عديدة منها الصناعات الهندسية والنسيجية والكيماوية والغذائية والاسمنت ومواد البناء. وقد قام خبراء الاسكوا في حزيران/يونيو ١٩٨٨ ببعثة ميدانية استطلاعية لمدة اسبوعين (المرحلة الاولى من برنامج الاسكوا)، زاروا خلالها وزارة الصناعة والمؤسسات المعنية. وبناءً على المداولات التي جرت مع المسؤولين في الوزارة والمؤسسات، تم تحديد ١١ شركة من جميع القطاعات لتكون موضع دراسة الخبراء خلال تلك البعثة. وقد زار الخبراء المصانع المعنية وتعرفوا عن كثب على المشاكل القائمة وتباحثوا في صددها مع المدراء وكبار الفنيين في تلك المصانع. وفي ختام البعثة، اجتمع الخبراء بالمسؤولين في وزارة الصناعة وتم الاتفاق على تحديد ١٠ مشاكل ذات اولوية عالية ليتم التركيز على حلها. وتتعلق هذه المشاكل بانتاج الكابلات ومعالجة الصوف المحلي وتحسين نوعية المنتجات القطنية وانتاج سماد السوبر فوسفات الثلاثي وانتاج الخزف والزجاج بالاعتماد التام على المواد الاولية المحلية وتقليل الفاقد في انتاج أنابيب الاترنيت (الاسبست) ومعالجة المياه المستخدمة في معامل الصناعات الغذائية وتقليل الفاقد خلال عمليات استخلاص السكر ودراسة التوزيع الحراري في معامل السكر وتحسين الصيانة في معامل الصناعات النسيجية والكيماوية.

وبناءً على ما تقدم، قام خبراء الاسكوا بتحديد العمل اللازم ضمن المرحلة الثانية من برنامج الاسكوا، اي مرحلة وضع الحلول، وكذلك مواصفات الخبراء المطلوبين ومدة عملهم المتوقعه والتكاليف. ولقد تضمن التقرير الذي اعده الخبراء حول بعثتهم الرسمية الى الجمهورية العربية السورية، E/ESCWA/ID/88/4 بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٨٨، تفاصيل مهمتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم بخصوص العمل اللازم ضمن المرحلة اللاحقه، كما أرسل الخبراء التقرير الى البنك الاسلامي للتنمية، حسب الاتفاق المعقود مع البنك، للحصول على مساعدته في تمويل المرحلة الثانية للمشاريع التي يرتئيها مناسبة.

٥- كما تقدمت الحكومة المصرية بطلب مماثل شمل اربع شركات في قطاعي الصناعات الكيماوية والهندسية. وتبعا لذلك نظمت الاسكوا بعثة رسمية الى مصر لمدة اسبوع في تموز/يوليو ١٩٨٨. وقد تمت زيارة الهيئة العامة للتصنيع ومن ثم شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الاساسية (كميكوك) والشركة المصرية للصناعات الميكانيكية الدقيقة (سابي) وشركة النصر للهندسة والتبريد (كولدير) وشركة النصر لصناعة المراجل البخارية واوعية الضغط. واعتمادا على المباحثات التي جرت مع المسؤولين في المصانع وفي الهيئة العامة للتصنيع، تم تحديد ثلاث مشاكل ذات اولوية قصوى. وتتعلق هذه المشاكل بإنتاج البودرة النحاسية والبرونزية والحديدية وانتاج احجار التجليخ وانتاج المبارد بشتى انواعها. وقد قام خبراء الاسكوا لاحقا بتحديد الاعمال اللازمة ضمن المرحلة الثانية وبيّنوا ذلك في تقرير البعثة الرسمية المشار اليها E/ESCWA/ID/88/5 بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٨، وكما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية، تم ارسال تقرير عن هذه البعثة الى الجهات المسؤولة في مصر والى مسؤولي البنك الاسلامي للتنمية لتمويل بعض الاعمال في المرحلة اللاحقة.

٦- كذلك تقدمت حكومة عُمان بطلب الى الاسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، للمساعدة في النهوض بالصناعات القائمة في السلطنة. وبالفعل قام احد خبراء الاسكوا ببعثة استطلاعية ميدانية الى السلطنة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، حيث زار ستة مصانع من مجموع ١٠ مصانع شملها الطلب المقدم من حكومة عُمان. وتشمل منتجات المصانع التي تمت زيارتها الهياكل المعدنية والطابوق والمبيدات الحشرية والكارتون المضلع ومحارم الورق وغيرها. وقد تبين ان المشاكل القائمة تشمل تسويق المنتجات المحلية واعداد المشاريع الصناعية والتفاوض مع مصدري التكنولوجيا وموردي المعدات وتدفق المواد داخل المصانع، وما الى ذلك. كما أن بعضها يمكن معالجته من خلال برنامج الاسكوا للمساعدات الفنية (من جانب المستشارين الاقليميين) بينما يقع البعض الآخر في مجال برنامج الاسكوا لدعم الصناعات القائمة.

وفي أعقاب هذه الزيارة قام احد خبراء الاسكوا ببعثة رسمية ثانية الى السلطنة لمدة اسبوعين خلال تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨. وقد ركز الخبير جهوده على ثلاثة مصانع شملت بطاريات السيارات والدفايات والزوارق. واتضح ان مشاكل هذه المصانع تعزى أساسا الى العوامل التالية:

(أ) ضعف الاتفاقيات المبرمة مع الشريك الفني الأجنبي مما يترتب عليه اختيار تكنولوجيا متخلفة ومعدات غير فعالة (مصنع البطاريات).

(ب) ضعف عملية تسويق المنتجات المحلية، علما بأنها تتفوق على مثيلاتها المستوردة من حيث الجودة (مصنع الدفايات).

(ج) صغر حجم السوق، علما بأن الحكومة قدمت الدعم المالي للمصنع (مصنع الزوارق).

بناءً على ما تقدم، وانسجاما مع متطلبات المسؤولين العمانيين والأولويات التي حددوها، بدأ الاعداد لعقد دورتين تدريبيتين خلال ١٩٨٩. وستركز الدورة الاولى على تدريب الكادر المحلي على القيام بمهام اساسية بالنسبة للمشروع الصناعي، كالتحليل المالي والتحليل الوظيفي والادارة الفنية، حيث ان خبرة السلطنة في مجال التصنيع خبرة محدودة لم تتجاوز العقد الواحد. اما الدورة الثانية فستركز على تدريب المدراء في الكوادر الوسطى والعليا، على عمليات التفاوض وابرام العقود وشراء المعدات واللوازم.

٧- إن التكاليف التقديرية للقيام بالاعمال التي اوصى بها خبراء الاسكوا خلال ١٩٨٩، كما يلي، علما بأن هذه الارقام لا تشمل مساهمة الاسكوا، سواء بجهود خبرائها او بمساهمة مالية مباشرة:

الجمهورية العربية السورية:		٧٨ الف دولار
مصر	:	٢٢ الف دولار
عُمان	:	٢٥ الف دولار
المجموع		١٢٥ الف دولار

٨- <u>النتائج والتوصيات</u>

(أ) تأكدت اهمية برنامج الاسكوا لدعم الصناعات القائمة من خلال الطلبات التي وصلتها والبعثات الرسمية التي قام بها خبراؤها الى الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ومصر وعمان. كذلك وصل الى اللجنة طلب من المملكة العربية السعودية من المؤمل تلبيته في اوائل العام القادم. ومن المتوقع ان يتقدم الأردن بطلب مماثل.

(ب) يتطلب حل مشاكل الصناعات القائمة قدرا كبيرا ومستوى عاليا من الخبرة في مجـــالات واسعة، ولا يتوفر من هذه الخبرة في الاسكوا سوى جزء محدود، لذلك لا بد من ان تستعين الاسكـــوا بخبراء متخصصين من خارج كوادرها. كذلك فإن التعرف على مثل هؤلاء الخبراء والتعاقد معهم يتطلـــب اجراءات خاصة تستنفد بعض الوقت، ويترتب عليه تخصيص امكانات مالية تفوق الامكانات المالية المتاحـــة للاسكوا. وكما ذكرنا سابقا فإن اتفاق الاسكوا والبنك الاسلامي للتنمية خطوة هامة، في هذا الاتجـــاه، ولكن غير كافية.

(ج) ومن أجل توفير الاموال اللازمة لتنفيذ برنامج دعم الصناعات القائمة وحل مشاكل هـــذه الصناعات، واختصار الاجراءات الروتينية والوقت المترتب على ذلك بين مرحلة واخرى من مراحـــل البرنامج، لا بد من التوصية بتأسيس صندوق خاص بهذا البرنامج في الاسكوا تساهم في تمويلـــه دول المنطقة والصناديق العربية والمؤسسات المالية وغيرها، بشكل طوعي. ولا شك ان تأخر الخبراء في اتخـاذ الاجراءات المقترحة، وبالتالي التأخر في معالجة المشاكل التي يتم تحديدها، من شأنه ان يخلق رد فعـــل سلبي لدى المسؤولين في المصانع المعنية إذ ان بعض هذه المشاكل يتطلب اتخاذ اجراءات فورية.